



فقه الادارة

پدیدآورنده (ها) : البراتی، عباس علی؛ البغدادی، علی

فلسفه و کلام :: نشریه فکر الاسلامی :: رجب - رمضان ۱۴۱۵ - العدد ۷

صفحات : از ۳۳۳ تا ۳۴۴

آدرس ثابت : <https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/13432>

تاریخ داندود : ۱۴۰۲/۰۷/۲۲

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه **قوانین و مقررات** استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



- نسبت و رابطه دانش فقه و علم اخلاق از منظر فیض کاشانی
- نواحی القصور فی تصميم البرامج الرسمية لتدريب الادارة العليا فی القطاع الحكومي و مقترحات علاجها: "دراسة تطبيقية فی احدی المنظمات القائمة على تنمية القيادات الحكومية فی جمهورية مصر العربية"
- الادارة العامة . . . و صراع الايديولوجيات
- نظرة الادارة الحديثة للعلاقات الانسانية
- الادارة بالأهداف و النتائج
- الادارة بالاستثناء كمدخل لتطوير الادارة فی مصر
- التنمية الادارية و الادارة العلمية فی مجال العمل الصناعي
- مع حديث المعرفة فی الادارة العامة: أزمة القانون الاداري مع الإدارة العامة المعاصرة
- الاتجاهات الحديثة فی الادارة أساليب القيادة الملائمة
- قراءات فی عالم الادارة: العرب على عتبة عصر الاتصالات الشاملة

فقه الإدارة

الشيخ عباس علي البراتي

تعريب وتلخيص: علي البغدادي

الإدارة : علم يصوغ المسارات المناسبة للوصول إلى الأهداف المطلوبة^(١).
وسنطرح موضوع الإدارة عبر مستويين :
الأول : الإدارة العامة للمجتمع الإسلامي والمتمثلة في مسألة (الولاية) أو الزعامة أو الإمامة الكبرى.
الثاني : إدارة مؤسسات في المجتمع ترمي إلى تحقيق أهداف علمية أو اقتصادية أو ثقافية أو...

الإمامة الكبرى وولاية (إدارة) الإمام

تناول الشيخ الأنصاري الإدارة العامة للمجتمع في «المكاسب»، ففي فصل (الاختيار) باعتباره أحد شروط المتعاقدين ، بحث في أصحاب الاختيار ثم في ولاية

(١) الدكتور مصطفي عسكريان ، «مديريت اسلامي» ، طهران ، دار نشر «جهاد دانشگاهي دانشگاه تربيت معلّم» ، ١٣٧٠ هـ.ش.

الأب والجدّ لينتهي إلى ولاية الإمام وولاية الفقيه، فهو يقول :
 «وبالجملة، فالمستفاد من الأدلّة الأربعة وبعد التتبّع والتأمّل أنّ للإمام سلطنة مطلقة
 على الرعيّة من قبل الله تعالى. وأنّ تصرّفهم نافذ على الرعيّة ماضٍ مطلقاً، هذا كلّه في
 ولايتهم بالمعنى الأوّل (استقلال الولي بالتصرّف) وأمّا بالمعنى الثاني أعني اشتراط
 تصرّف الغير بإذنهم فهو وإن كان مخالفاً للأصل إلّا أنّه قد ورد أخبار خاصّة بوجود
 الرجوع إليهم وعدم جواز الاستقلال لغيرهم بالنسبة إلى المصالح المطلوبة للشارع الغير
 المأخوذة على شخص معيّن من الرعية كالحدود والتعزيرات والتصرّف في أموال
 القاصرين وإلزام الناس بالخروج عن الحقوق ونحو ذلك ويكفي في ذلك ما دلّ على أنّهم
 أوّلوا الأمر وولاته...»^(١).

ولاية الفقيه :

يعتبر الشيخ الأنصاري أوّل من طرح نظرية (ولاية الفقيه) في معناها الحالي من
 خلال منحه الفقيه الجامع للشرائط في عصر الغيبة بعض صلاحيات الإمام المعصوم. ومع
 ترده وتأمّله في إثبات جميع المراتب للفقيه لكنّه اعتمد بوضوح تعبير ولاية الفقيه، إذ
 قال :

«إنّما المهمّ التعرّض لحكم ولاية الفقيه...»^(٢).

أهداف الإدارة الإسلامية :

تشكّل هذه الأهداف جانباً من الأهداف الاجتماعية للإسلام. ولا ريب في أنّ الهدف
 الأساس للإسلام هو تصعيد الإنسان باتجاه الكمال، قال تعالى :

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٣).

(١) المكاسب : ١٥٣، الطبعة القديمة. (٢) المكاسب : ١٥٤.

(٣) الذاريات : ٥٦.

ومن البديهي أنّ عبادة الله تحقّق الكمالات الدنيوية والأخروية وتفتح أبواب البركة وتقود إلى جنة الرضوان، قال عزّ وجلّ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾^(١).

أشار الشيخ الأنصاري في بداية «المكاسب» إلى أهداف ونتائج الإدارة الإسلامية (الإدارة العادلة) مذكراً بالعواقب السيئة التي تترتب على الإدارة الظالمة، إذ نقل حديثاً عن تحف العقول جاء فيه: «إنّ في ولاية الوالي الجائر دروس الحقّ كلّ وإحياء الباطل كلّ وإظهار الظلم والجور والفساد وإبطال الكتب وقتل الأنبياء وهدم المساجد وتبديل سنّة الله وشرائعه فلذلك حرم العمل معهم ومعونتهم والكسب معهم إلّا بجهة الضرورة نظير الضرورة إلى الدم والميتة»^(٢).

فالإدارة والولاية الإسلامية تهدف إلى الحيلولة دون المفاسد الاجتماعية التي أشارت إليها الرواية، ومن ثمّ فإنّ تحريم بعض الأعمال وطرق الكسب كان للحيلولة دون ظهور تلك المفاسد.

وفي معرض بيانه أهداف الإدارة الاقتصادية في الإسلام قال الشيخ الأنصاري: «وفي الفقه المنسوب إلى مولانا الرضا عليه السلام أعلم رحمك الله أنّ كلّ ما هو مأمور به على العباد وقوام لهم في أمورهم من وجوه الصلاح الذي لا يقيمهم غيره ممّا يأكلون ويشربون ويلبسون وينكحون ويملكون ويستعملون فهذا كلّه حلال بيعه وشراؤه وهبته وعاريته. وكلّ أمر يكون فيه الفساد مما قد نهى عنه من جهة اكله وشربه ولبسه ونكاحه وإمساكه بوجه الفساد مثل الميتة والدم ولحم الخنزير والربا وجميع الفواحش ولحوم السباع، والخمر وما أشبه ذلك فالحرام ضارّ للجسم وفساد للنفس».

(١) الأعراف: ٩٦.

(٢) المكاسب: ١، السيّد مرتضى، رساله محكم ومنتشابه: ٤٦، قم، دار الشبستري.

فنخلص إلى أن الشيخ الأنصاري يرى أن أهم أهداف الإدارة السياسيّة والاقتصادية في الإسلام هي :

١- إحياء الحقّ.

٢- دروس الباطل .

٣- نشر العدالة والأخلاق الحسنة .

٤- إجراء أحكام الكتاب السماوي .

٥- اتباع الأنبياء .

٦- إعمار مساجد الله .

٧- حفظ السنن الإلهية .

٨- حفظ مرتكزات المجتمع الإسلامي .

٩- تحقيق الرفاه الاجتماعي والصحيّ .

فهدف الإدارة الإسلامية إذن هو التكامل الذي يطال الجوانب المعنوية والعلاقات الاجتماعية وطرق القيادة وإدارة البلد، علاوة على محاربة الظلم بكلّ ألوانه والمعونة عليه، قال الشيخ الأنصاري :

«الثانية والعشرون: معونة الظالمين في ظلّمهم حرام بالأدلة الأربعة وهو من الكبائر»^(١).

أصول ومباني الإدارة الإسلامية

١- المبدئية :

من شروط المدير إيمانه بالنظام الذي يعمل فيه . وهو ما أشار إليه الشيخ الأنصاري في تحريمه لولاية الجائر .

(١) المكاسب : ٥٤ .

٢- تنسيق الجهود :

وقد قبل الأنصاري هذا الأصل الذي يتمّ عبره توحيد جميع الفعاليات المطلوبة لهدف واحد في إطار طرح واحد وبإدارة واحدة، عندما نقل الرواية الآتية :

« في صحيحة داود بن زربي قال : أخبرني مولى لعليّ به الحسين عليه السلام قال : كنت بالكوفة فقدم أبو عبد الله عليه السلام الحيرة فأتيته فقلت له : جعلت فداك لو كلمت داود بن علي أو بعض هؤلاء فأدخل في بعض هذه الولايات . فقال : ما كنت لأفعل . فانصرفت إلى منزلي، فتفكرت : ما أحسبه أنه منعي إلا مخافة أن أظلم أو أجور، والله لا أتيتّه وأعطينه الطلاق والعتاق والأيمان المغلظة أن لا أجورنّ عليّ أحدا ولا أظلمنّ ولا أعدلنّ . قال : فأتيته فقلت : جعلت فداك إنّي فكرت في إيثاقك عليّ، ظننت أنك إنما منعتني مخافة أن أظلم أو أجور، وأن كلّ امرأة لي طالق وكلّ مملوك لي حرّ وعليّ إن ظلمت أحداً أو جرت عليّ أحد، بل إن لم أعدل . قال : فكيف قلت ؟ فأعدت عليه الأيمان . فنظر إلى السماء وقال : تنال هذه السماء أيسر عليك من ذلك »^(١).

٣- وحدة الأمر :

إذ يتمّ بموجب هذا الأصل تحديد صلاحية اتخاذ القرار بجهة معيّنة دون غيرها. وقد نقل الشيخ الأنصاري عن الشيخ الطوسي القول الآتي :

« تولّى الأمر من قبل السلطان العادل جازيز... وأما سلطان الجور فتى علم الإنسان أو غلب على ظنّه أنّه متى تولّى الأمر من قبله أمكن التوصل إلى إقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقسمة الأخماس والصدقات في أربابها وصلّة الإخوان ولا يكون مع ذلك مخللاً بواجب ولا فاعلاً لقبیح فإنّه يستحبّ له أن يتعرّض لتولّي الأمر من قبله »^(٢).

(٢) المكاسب : ٥٦.

(١) المكاسب : ٥٦.

٤- تسلسل مواقع القرار :

وهذا الأصل يعني حفظ الترابط التسلسلي بين صلاحيات المسؤولين من أعلى المواقع إلى أدناها في المنظومة الإدارية. وهو ما أكدّه الشيخ الأنصاري من خلال إشارته إلى هذه الرواية الشريفة :

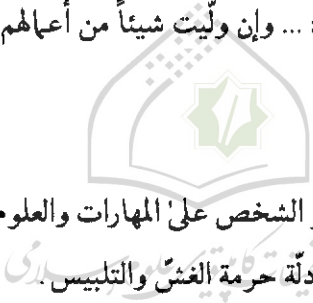
« أمّا وجه الحرام من الولاية، فولاية الوالي الجائر وولاية ولاته »^(١).

٥- الأولوية لرفاه الناس :

قال الشيخ الأنصاري :

«... إلّا أنّ الإحسان إلى الإخوان كقارة له كمرسلة الصدوق المتقدّمة، وفي ذيل رواية زياد بن أبي سلمة المتقدمة : ... وإن وليت شيئاً من أعباهم فأحسن إلى إخوانك يكون واحدة بواحدة »^(٢).

٦- التخصّص :

لا ريب في ضرورة توقّف الشخص على المهارات والعلوم المرتبطة بالعمل الذي يريد الاضطلاع به، وإلاّ استظاله أدلّة حرمة الغشّ والتلبّيس  يقول الأنصاري : « الغشّ حرام بلا اختلاف والأخبار به متواترة »^(٣).

٧- ضبط النفس :

فالسيطرة على النفس مقدّمة للسيطرة على الآخرين وضبطهم.

نقل الشيخ الأنصاري رواية عن أمير المؤمنين سلام الله عليه جاء فيها :

« إنّي بفدك في بعض حيطانها وقد صارت لفاطمة عليها السلام، فإذا أنا بامرأة قد قحمت عليّ وفي يدي مسحاة وأنا أعمل بها، فلما نظرت إليها طار قلبي ممّا تداخلني من جمالها،

(١) المكاسب : ٣ : ٥٥ . (٢) المكاسب : ٥٦ .

(٣) المكاسب : ٣٤ .

فشبهتها ببشينة بنت عامر الجحفي، وكانت من أجمل نساء قريش، فقالت : يا بن أبي طالب هل لك أن تتزوج بي فأغنيك عن هذه المسحاة، وأدلك على خزائن الأرض فيكون لك ما بقيت ولعقبك من بعدك ؟ فقال لها : من أنتِ حتى أخطبك من أهلك ؟ قال : فقالت : أنا الدنيا. قال : لها ارجعي واطلبي زوجاً غيري فلست من شأني»^(١).

٨- التفاوض :

ينبغي للمدير أن يكون موضوعياً في إدراك الواقع، مع ترجيح التفاوض على التفاوض والحقد وسوء الظن.

نقل الشيخ الأنصاري :

« عن النبي ﷺ أنه قال يوماً يا علي لا تناظر رجلاً حتى تنظر في سريرته، فإن كانت سريرته حسنة فإن الله عز وجل لم يكن ليخذل وليه، وإن كانت سريرته رديّة فقد يكتفه مساويه، فلو جهدت أن تعمل به أكثر مما عمل به من معاصي الله عز وجل ما قدرت عليه»^(٢).

وثمة أصول أخرى كالإنصاف والمساواة والانضباط وتبعية المصلحة الفردية للمصلحة الاجتماعية واعتماد المقررات دون الروابط الشخصية وحفظ السرّ والجدد في العمل ولين العريكة والإحسان والتخطيط الصحيح، كان الشيخ الأنصاري قد أكد ضرورة توفرها في المدير.

وظائف المدير

١- التخطيط الاستراتيجي :

ينبغي للمدير أن يضع مخططاً متكاملأ لعمله من البداية وحتى النهاية يضمّنه جميع التفاصيل دون إهمال لأي جانب ولو كان ضئيلاً.

(٢) المكاسب : ٦١.

(١) المكاسب : ٦٠.

قال الشيخ الأنصاري بهذا الصدد :

« عن مولانا الصادق صلوات الله وسلامه عليه حيث سئل عن معاش العباد، فقال : جميع المعاش كلها من وجوه المعاملات فيما بينهم مما يكون لهم فيه المكاسب أربع جهات، ويكون فيها حلال من جهة وحرام من جهة، فأول هذه الجهات الأربع : الولاية ثم التجارة ثم الصناعات ثم الإيجارات، والفرص من الله تعالى على العباد في هذه المعاملات الدخول من جهة الحلال والعمل بذلك واجتناب جهات الحرام منها»^(١).

٢- التخطيط للعمل داخل الإدارة :

قال الشيخ الأنصاري في طرحه لهذا البعد :

«السادس : ليس للخراج قدر معين بل المناط فيه ما تراضى فيه السلطان ومستعمل الأرض لأن الخراج هي أجرة الأرض فينوط برضى الموَجِر والمستأجر، نعم لو استعمل أحد الأرض قبل تعيين الأجرة تعين عليه أجرة المثل وهي مضبوطة عند أهل الخبرة ... ويدل عليه قول أبي الحسن عليه السلام في رسالة حماد بن عيسى : والأرض التي أخذت عنوة بخيل وركاب فهي موقوفة متروكة، في يد من يعمرها ويحييها على صلح ما يصلحهم الوالي على قدر طاقتهم من الخراج النصف أو الثلث أو الثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صالحاً ولا يضرب بهم...، ويستفاد منه أنه إذا جعل عليهم من الخراج أو المقاسمة ما يضرب بهم لم يجز ذلك كالذي يؤخذ من بعض مزارعي بعض بلادنا بحيث لا يختار الزارع الزراعة من كثرة الخراج فيجبرونه على الزراعة ... فالمناط ما ذكر في المرسله من عدم كون المضروب عليهم مضرباً بأن لا يبقى لهم بعد أداء الخراج ما يكون بإزاء ما أنفقوا على الزرع من المال وبدلوا له من أبدانهم الأعمال»^(٢). فالعمل بهذه الرواية وحكمها يقتضي دقة في التخطيط على صعيد العمل الزراعي والإدارة الحكومية.

(٢) المكاسب : ٧٦.

(١) المكاسب : ١.

٣- التخطيط لجذب الطاقات :

نقل الأنصاري رسالة عن الإمام الصادق عليه السلام إلى النجاشي تحمل إشارات إلى هذا البعد :

« وإيّاك والسعاة وأهل النمامم فلا يلزقنّ بك منهم أحد ولا يراك الله يوماً وليلة وأنت تقبل منهم صرفاً ولا عدلاً فيسخط الله عليك ويهتك سترك... وأما من تأنس به وتستريح إليه وتلجىء أمورك إليه فذلك الرجل الممتحن المستبصر الأمين الموافق لك على دينك. وميّز أعوانك وجرب الفريقين فإن رأيت هنالك رشداً فشانك وإيّاك، وإيّاك أن تعطي درهماً أو تخلع ثوباً أو تحمل على دابة في غير ذات الله لشاعر أو مضحك أو ممزح إلا أعطيت مثله في ذات الله، وليكن جوائزك وعطاياك وخلعك للقواد والرسول والأحفاد وأصحاب الرسائل وأصحاب الشرط والأخماس»^(١).

إنّ التمعّن بدقّة في هذه الرواية يوضح أنّها تنطوي على أفضل طرح لجذب الكفاءات المناسبة للولاية والمحافظين، إذ كان من المقرّر أن يكون النجاشي والياً على الأهواز وقد طلب من الإمام عليه السلام أن يوصيه.

٤- رفع المعنويات :

يقول الأنصاري بهذا الصدد :

« الخامس : إنّ المنع عن أخذ الأجرة على الصناعات الواجبة لإقامة النظام يوجب اختلال النظام لوقوع أكثر الناس في المعصية بتركها أو ترك الشاقّ منها، والإلتزام بالأسهل، فإنّهم لا يرغبون في الصناعات الشاقّة أو الدقيقة إلاّ طمعاً في الأجرة وزيادتها على ما يبذل غيرها من الصناعات فتسويغ أخذ الأجرة عليها لطف في التكلّيف بإقامة النظام، وفيه أنّ المشاهد بالوجدان أنّ اختيار الناس للصناعات الشاقّة وتحملها ناشٍ عن

(١) المكاسب : ٦٠.

الدواعي الأخر غير زيادة الأجر مثل عدم قابليته لغير ما يختار، أو عدم ميله إليه أو عدم كونه شاقاً من الكفائيات كالفلاحة والحراث والحصاد وشبه ذلك لا تزيد أجرتها على الأعمال السهلة»^(١).

٥- القدرة على اتخاذ القرار :

يقول الأنصاري بهذا الصدد :

« لا يباح بالإكراه قتل المؤمن ولو توعد على تركه بالقتل إجماعاً على الظاهر المصرح به في بعض الكتب»^(٢).

النظام الإداري في الإسلام

أكد الشيخ الأنصاري ضرورة إيجاد مؤسسات إدارية وتنفيذية خاضعة لقيادة واحدة، في عصر الغيبة، كما أنه يعتقد بالفصل بين الأمور الإدارية المختلفة باعتبار أن التداخل بينها يقود إلى خلل في النظام الإداري، إذ قام يبحث بهذا الخصوص ذكر فيه : «هذا كله مضافاً إلى لزوم اختلال نظام المصالح المنوطة إلى الحكام سيما في مثل هذا الزمان الذي شاع فيه القيام بوظائف الحكام ممن يدعي الحكومة. وكيف كان فقد تبين مما ذكرنا عدم جواز مزاحمة فقيه لمثله في كل إلزام قولي أو فعلي يجب الرجوع فيه إلى الحكام»^(٣).

ويستنتج من هذا المقطع عدة أصول هي :

١- وجود نظام إداري خاص في عصر الغيبة.

(٢) المكاسب : ٥٩.

(١) المكاسب : ٦٣ - ٦٤.

(٣) المكاسب : ١٥٦.

- ٢- ضرورة الامتناع عن الإخلال بالنظام الإداري والاجتماعي في عصر الغيبة.
- ٣- القوانين الإدارية تنسحب على الفقهاء.
- ٤- وجود مؤسسات تنفيذية للحيلولة دون وصول أفراد غير مناسبين إلى موقع الحاكم الشرعي.

مواصفات المدير الإسلامي :

يقول الشيخ الأنصاري حول مواصفات المدير :

«وبالجمله تصرّف غير الحاكم يحتاج إلى نصّ عقلي أو عموم شرعي أو خصوص في مورد جزئي، فافهم. بقي الكلام في اشتراط العدالة في المؤمن الذي يتولّى المصلحة عند فقد الحاكم كما هو ظاهر أكثر الفتاوى حيث يعترّون بعدول المؤمنين وهو مقتضى الأصل ويمكن أن يستدلّ عليه ببعض الأخبار أيضاً»^(١).
وقد فسّر العدالة بقوله :

«وكيف كان فهي عندهم كيفية من الكيفيات باعثة على ملازمة التقوى كما في الإرشاد أو عليها وعلى ملازمة المروّة كما في كلام الأكثر بل نسبه بعض إلى المشهور وآخر إلى الفقهاء وثالث إلى الموافق والمخالف»^(٢).

يشار إلى أنّ عقيدة الشيعة تشترط في الإمامة الكبرى - أي خلافة النبي ﷺ - العصمة وهي مرتبة فوق العدالة.

أساليب الإدارة :

تأسيساً على الآراء الكلامية والفقهية الشيعية يقبل الشيخ الأنصاري النظرية المركزية في الإدارة، لأنّه في المجتمع الإسلامي هناك هرم القدرة السياسية الذي يستقرّ في

قته الإمام، وفي عصر الغيبة النائب العام للإمام يعني الولي الفقيه^(١).
ويستدلّ الشيخ الأنصاري بحديث عن الإمام الرضا عليه السلام للبرهنة على الحاجة إلى
قيادة فرد واحد، فهو يقول :

«فإنّه دلّ على أنّ الإمام هو المرجع الأصلي، وما عن العلل بسنده إلى الفضل بن
شاذان عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام في علة حاجة الناس إلى الإمام عليه السلام حيث
قال بعد ذكر جملة من العلل : ومنها أنا لا نجد فرقة من الفرق ولا ملّة من الملل بقوا
وعاشوا إلا بقيمّ ورئيس لما لا بدّ لهم منه في أمر الدين والدنيا»^(٢).

ضرورة مشاركة الناس :

شدّد الشيخ الأنصاري على ضرورة مشاركة الناس في إدارة شؤون البلاد، إذ نقل
رسالة الإمام الصادق عليه السلام إلى النجاشي والي الأهواز، وقد جاء في أحد مقاطعها :
«واعلم أنّ خلاصك ونجاتك في حقن الدماء وكفّ الأذى عن أولياء الله والرفق
بالرعيّة والتأني وحسن المعاشرة مع لين في غير ضعف وشدة في غير عنف ومداراة
صاحبك ومن يرد عليك من رسله وأرفق برعيّتك بأن توقّفهم على ما وافق الحقّ والعدل
إن شاء الله تعالى»^(٣).

مشروعية أوامر المدير :

يرى الشيخ الأنصاري وجوب طاعة المدير المعين من قبل الوالي العادل، أمّا المدير
(الوالي) الظالم فإنّ طاعته واجبة في الموارد التي تؤدّي مخالفتها إلى حقوق الضرر بالإنسان
أو بأرحامه^(٤).

* * *

(٢) المكاسب : ١٥٣.

(١) المكاسب : ١٥٥.

(٤) المكاسب : ٥٨.

(٣) المكاسب : ٦٠.